

إملاء

فضيلة الشيخ

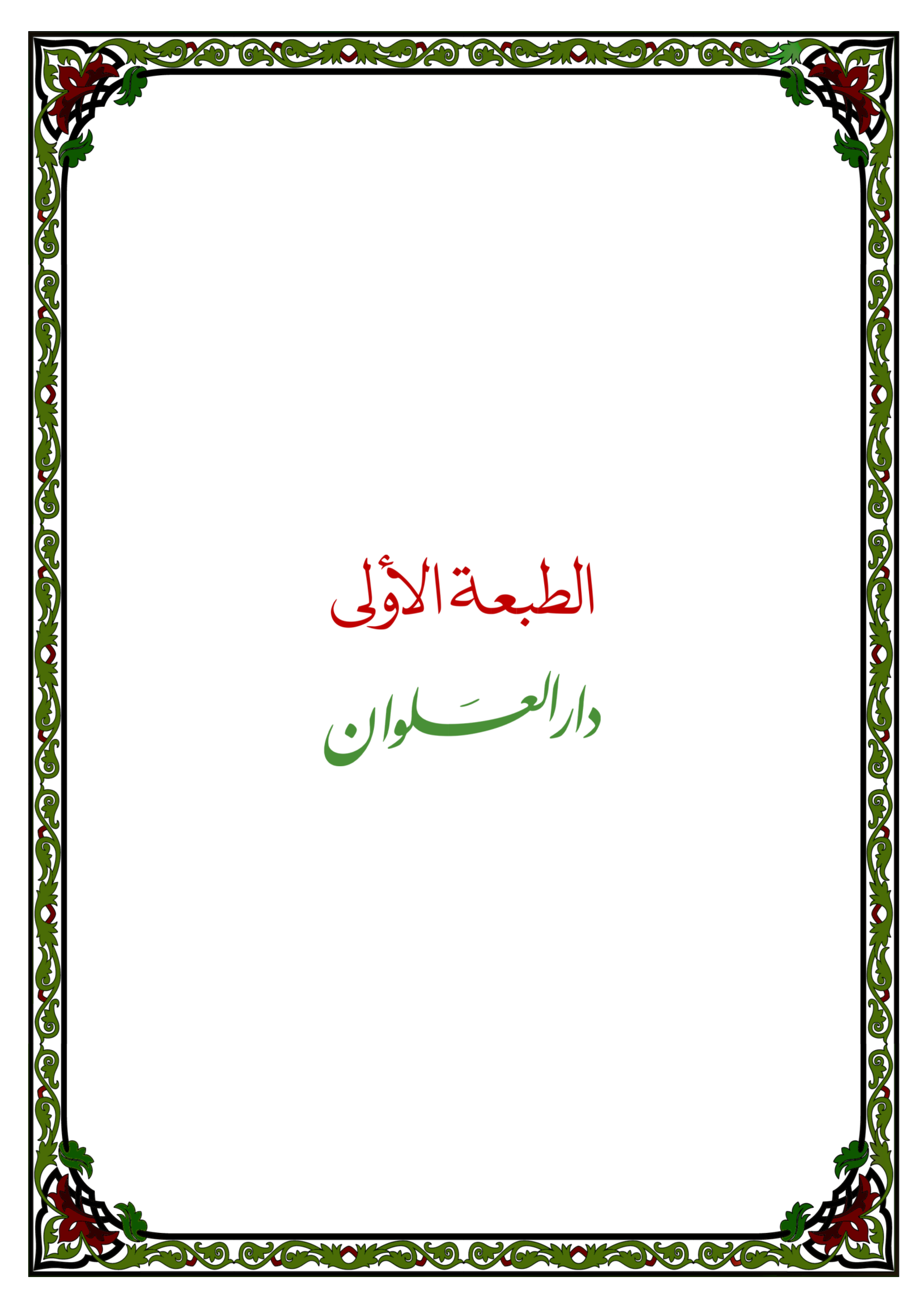
سليمان بن ناصر العلوان



مَنْهَجُ الإِمَامِ

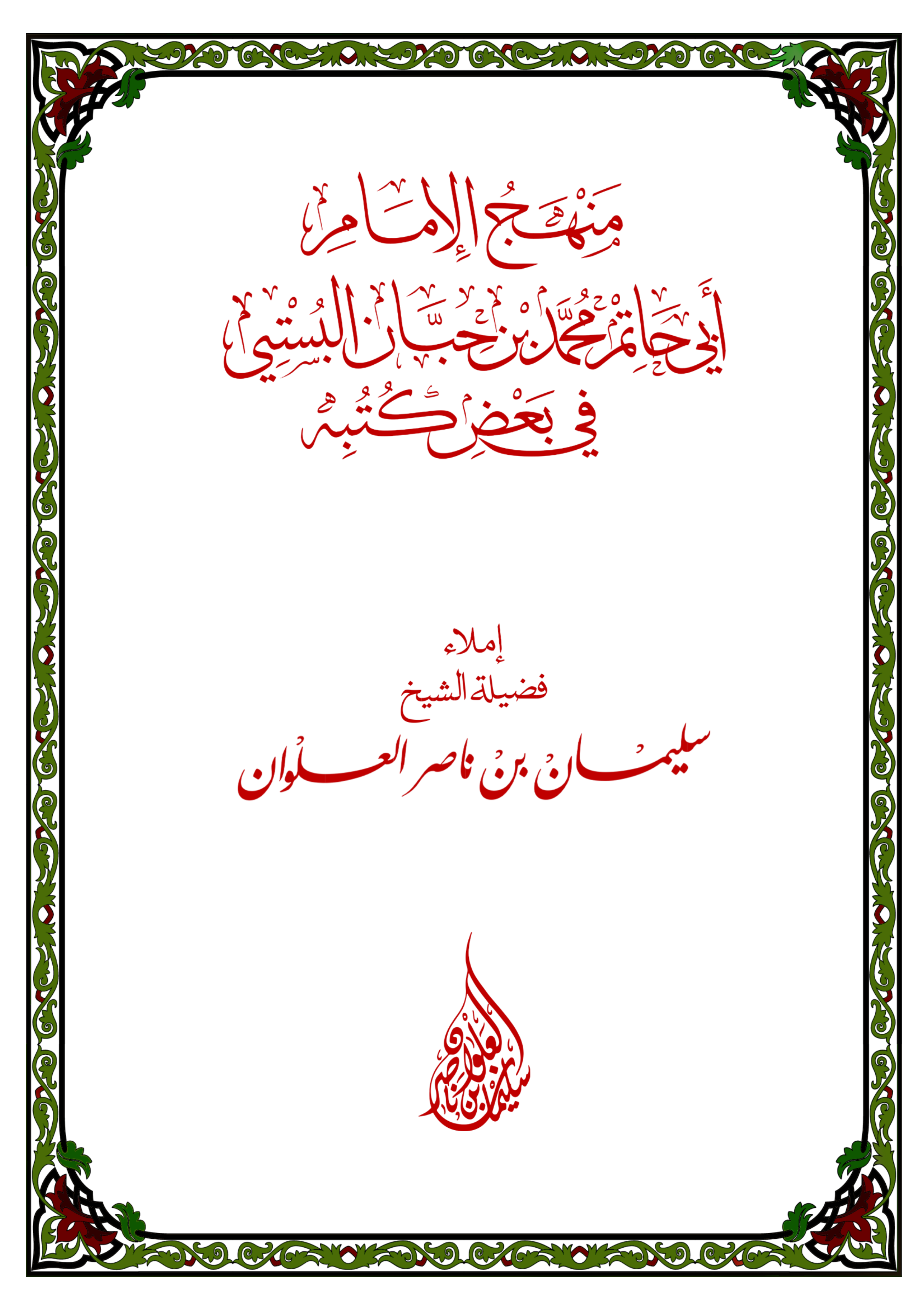
أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدِ بْنِ حِبَّانَ البُسْتِيِّ

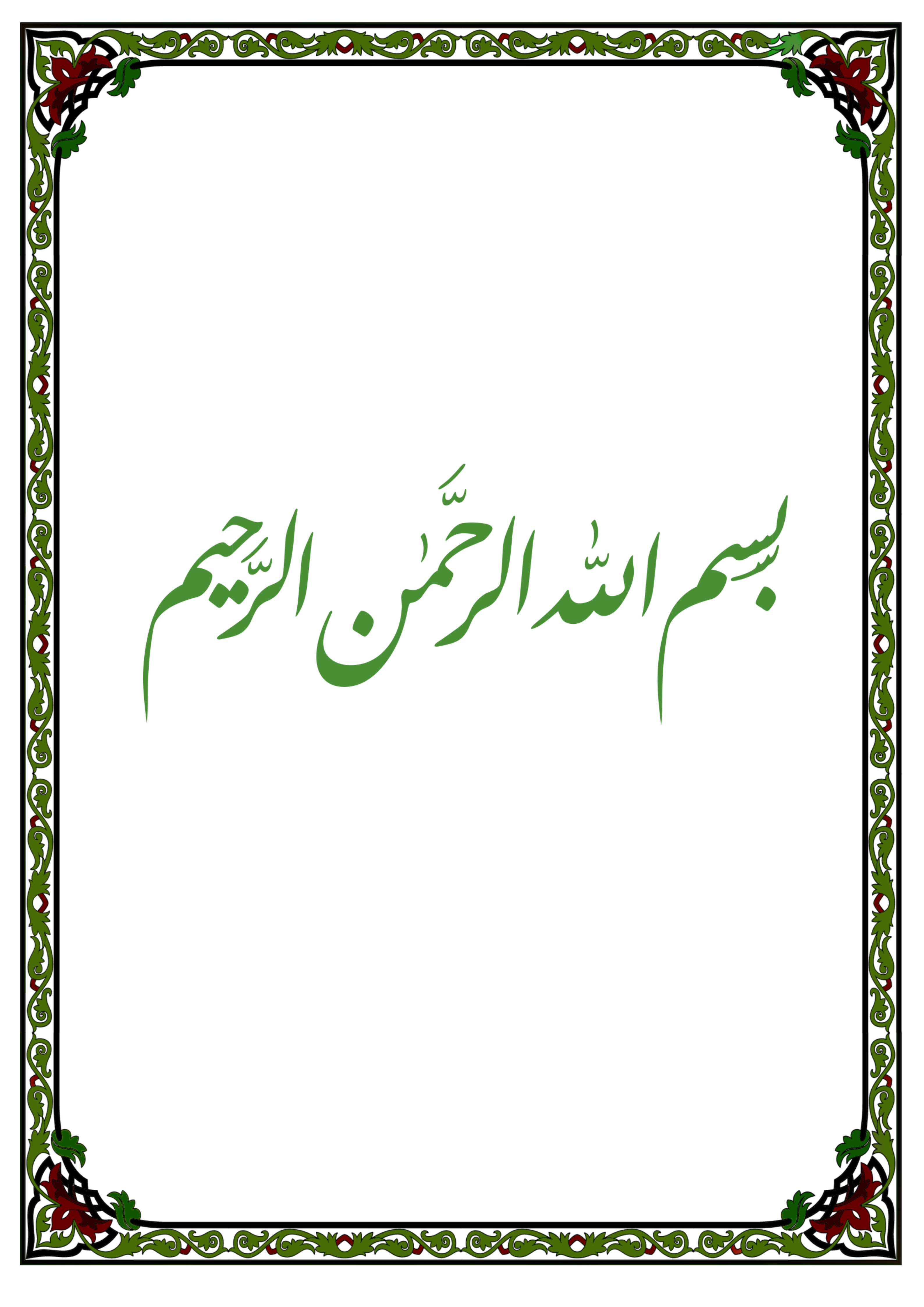
فِي بَعْضِ كُتُبِهِ



الطبعة الأولى

دار العلوان


منهج الإمام
أبي حاتم محمد بن حبان البستي
في بعض كتبه
إملاء
فضيلة الشيخ
سليمان بن ناصر العلوان
سليمان بن ناصر العلوان


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد:

فقد اشتهر عند كثير من علماء عصرنا أن ابن حيان متساهل في التصحيح، يوثق ما يضعفه العلماء ويصحح ما يرغب عنه أهل التحقيق، حتى أدى ذلك إلى عدم الاعتماد على آرائه وأقواله، وهذا حيد عن الصواب ورغوب عن التحقيق، ولذا سنتكلم عن كتبه الثلاثة على وجه الاختصار:

١. الصحيح.

٢. المجروحين.

٣. الثقات.

إنصافاً لهذا الإمام وإيضاحاً لبعض طلاب العلم من أهل هذا العصر الذين يطلقون الكلام على عواهنه دون رجوع إلى كلام المتقدمين، إنما غالب اعتمادهم على الذهبي وابن حجر وهما من المتأخرين، مع أنهما لم يتفوها بكثير من كلام المعاصرين.



١- كتابه الصحيح:

أما الصحيح فقد حصل لنا استقراء وقراءة لكتابه وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- الصحيح الذي يوافقه عليه جمهور أهل العلم، وهذا ولله الحمد هو الغالب على كتابه، يعرف ذلك من قرأه وأمعن النظر فيه.

٢- مما تنازع العلماء فيه وأورده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه، فهذا لا عتب عليه فيه، لأنه إمام له مكانته العلمية يعدل ويجرح وينتقد كغيره من العلماء. ومن هؤلاء ممن خرج لهم في صحيحه ممن تنازع العلماء فيهم: مُحَمَّد بن إسحاق، ومُحَمَّد بن عجلان، والعلا بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب وغيرهم. وهؤلاء فيهم أن أحاديثهم لا تنزل عن مرتبة الحسن، مع العلم أن مسلماً قد أخرج في صحيحه لمحمد بن عجلان وابن إسحاق[١].

٣- أن يكون رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد وهم فيه كتخرجه لسعيد بن سماك بن حرب، فإنه قد روى عن أبيه عن جابر بن سمرة: (**أن النبي ﷺ كان يقرأ ليلة الجمعة في صلاة المغرب، بقل يا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد**) وهذا حديث متروك، سعيد بن سماك قال عنه أبو حاتم: (متروك الحديث). ولكن هذا لا يدل على أن ابن حبان متساهل لأنه بشر يخطئ ويصيب والعبرة بكثرة الصواب وهو كثير كما قدمنا قال الشاعر:

.... كفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه

وقد انتقد شيء كثير على البخاري ومسلم في توثيقهم لبعض الضعفاء، ومن ذلك: (إسماعيل بن أبي أويس)[١] أخرج له البخاري في الأصول، وهو ضعيف الحديث على القول الصحيح، ومع ذلك من أمعن في كتب الرجال كتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرها ولم يعتمد على المختصرات، والله الهادي إلى سواء السبيل.



---

(١) قال الحاكم: (أخرج مسلم لمحمد بن عجلان ١٣ حديثاً كلها في الشواهد)، ميزان الاعتدال.

أما ابن إسحاق فقد أخرج له مسلم خمسة أحاديث كلها أيضاً في الشواهد.

(١) ومثله مصعب بن شيبة؛ خرج له مسلم حديث (عشر من الفطرة) وهو ضعيف الحديث على القول الصحيح كما ذهب إليه أحمد، وانظر (١٤٧/٣) شرح مسلم.

٢- كتاب المجروحين:

هذا كتاب عظيم فرد في بابه، حتى قال جماعة من العلماء: (كل رجل يزثقه ابن حبان فعض عليه بالنواجذ، وأما يضعفه فتوقف عليه) فهذا يفيد أهمية توثيق ابن حبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ورماه الحافظان الذهبي وابن حجر: بالتشديد في نقد الرجال.

ومما يدلنا على ذلك أنه تكلم في عارم مُحَّمد بن الفضل السدوسي مع أنه إمام ثقة أخرج له السبعة.

وقال في كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف المزني: (منكر الحديث يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب)، ومع ذلك فقد صحح الترمذي حديثه: (**الصلح جائز بين المسلمين**)، فالترمذي إذا متساهل على هذا عند أهل عصرنا، وقد فعلوا وما ذخروا!



٣- كتاب الثقات:

وقد حصل لنا إستقراء للكتاب، وأنه على أقسام:

١- أن يوثق من ضعفه بنفسه في كتابه المجروحين، فله حالتان:

- أن يكون تغير اجتهاده، إحساناً للظن في أئمة الإسلام.

- أن يكون قد وهم فيه، ومن الذي يسلم من الوهم ويعرى من الخطأ.

ولقد وقفت على كتاب لبعض من يتصدى للتصحيح والتضعيف من أهل عصرنا ممن يلمز ابن حبان ولا يعتد في تصحيحه فوجدت في كتابه خمسين خطأ له، فلو كان كل عالم يخطئ تطرح أقواله لكان هذا أولى بالطرح.

٢- أن يوثقه ابن حبان ويضعفه غيره فهذا سبيله سبيل الإجتهاد، وهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري فهل يقول عاقل أن أحمد متساهل.

وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهم فهل يقول أحد بأنهما متساهلان.

ولو فتحنا هذا الباب ورمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم، لفتحنا باباً عظيماً للتجرأ على هداة الإسلام والعلماء الأعلام.

٣- أن لا يروي عن الراوي إلا راو واحد[١] ولا يأتي بما ينكر عليه من حديثه، فابن حبان يرى أنه

ثقة لأن المسلمين كلهم عدول لذلك أودع من هذه صفته في كتابه الثقات.

وهذا اجتهاد منه، خالفه فيه الجمهور، ولكن قوله هذا ليس بحد ذاك من الضعف، بل في قوله هذا قوة خصوصاً في التابعين بل إن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: (المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وإن كان واحداً على أصح القولين)[٢].

وأكثر المعاصرين شنع عليه من جهة هذه المسألة فقط، فلا يكاد يمر ذكر ابن حبان في كتبهم إلا ويوصف بأنه من المتساهلين في التصحيح فلا يعتمد عليه والأولى على منهجهم

---

(١) بشرط أن يكون ثقة، أما إن كان ضعيفاً فابن حبان لا يوثقه كما نص على ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب المجروحين في ترجمة سعيد بن زياد الداري.

(٢) زاد المعاد (٤٥٦/٥).

تقييد تساهله في هذه المسألة لا أنه يعمم وتهضم مكانة الرجل العلمية حتى جر ذلك إلى طرح قراءة كتبه، وخاض في ذلك من يحسن ومن لا يحسن دون بحث وتروي.

٤- أن يروي عن الراوي اثنان فصاعداً ولا يأتي بما ينكر من حديثه فيخرج له ابن حبان في ثقاته وهذا لا عتب عليه فيه لأنه هو الصواب.

مع العلم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

١- القبول مطلقاً (وهو الراجح).

٢- الرد مطلقاً.

٣- التفصيل.

والصواب: الأول؛ بشرط: أن لا يأتي بما ينكر عليه.

ورجحناه لوجوه:

١- أن رواية اثنين فصاعداً تنفي الجهالة على القول الصحيح وقد نص على ذلك ابن القيم.(٣)

٢- أنه لم يأتي بما ينكر من حديثه فلا داعي لطرح حديثه بل طرح حديثه في هذه الحالة تحكم بغير دليل.

٣- أن الإمامين الجليلين الجهبذين الخريتين البخاري ومسلماً قد خرجا في صحيحهما لمن كانت هذه صفته(١) مثاله:

- (جعفر بن أبي ثور) الراوي عن جابر بن سمرة: (الوضوء من أكل لحوم الإبل) هذا الحديث أخرجه مسلم وتلقته الأمة بالقبول حتى قال ابن خزيمة: (لا أعلم خلافاً بين العلماء في قبوله).

مع أن فيه جعفر بن أبي ثور لم يوثقه أحد إلا ابن حبان، ولكنه لكا لم يأتي بما ينكر من حديثه

وروى عنه اثنان فصاعداً قبل العلماء حديثه، وممن روى عنه: عثمان بن عبدالله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب.

---

(٣) زاد المعاد (٥/٣٨)، وذكره الإمام الدارقطني في سننه (٣/١٧٤) عن أهل العلم.

(١) وأيضاً مما يؤكد أن الراوي إذا روى عنه اثنان ولم يأت بما ينكر من حديثه أنه حجة (اتفاق أهل الحديث على تصحيح حديث حميده بن عبيد بن رفاعة في حديث الهرة) انظر: عون المعبود (١/١٤٠).

(أبو سعيد مولى عبدالله بن عامر بن كريز) الراوي عن أبي هريرة حديث: (**لا تحاسدوا ولا تناجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا**...) الحديث في مسلم.

أبو سعيد أخرج له مسلم في صحيحه مع العلم أنه لم يوثقه إلا ابن حبان ولكنه لم يرو عنه إلا الثقات ولم يأت بما ينكر.

احتمل العلماء حديثه وقد روى عنه داود بن قيس والعلاء بن عبدالرحمن ومُحَمَّد بن عجلان وغيرهم.

وفي الصحيحين من هذا الضرب شئ كثير جداً.

حتى قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزيادي: (قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته).

قال الذهبي: (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة.

وفي رواة الصحيحين عدد كثير ما علمت أن أحداً نص على توثيقهم، والجمهور على أنه من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح).

تمت

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

هذا آخر ما أملاه شيخنا

أبو عبد الله سليمان بن ناصر العلوان

بريدة

صباح الثلاثاء

١٤ / محرم / ١٤١٣هـ

❁ ❁ ❁

الفهرس

